

## مصطفى اللباد\*

### المشهد السياسي الإيراني بعد الانتخابات الرئاسية

#### وحدانية محافظة في مقابل ضغوط الخارج

تقف الجمهورية الإسلامية في إيران على أعتاب مرحلة نوعية جديدة في تاريخها الممتد لأكثر من ربع قرن، إذ أسفرت الانتخابات الرئاسية التاسعة عن فوز المرشح المحافظ محمود أحمدي نجاد بمنصب رئيس الجمهورية في مفاجأة من العيار الثقيل. ولا تتوقف "تاريخية" اللحظة عند مجرد فوز مرشح غير متوقع بانتخابات الرئاسة، بل تكتسب أيضاً أبعاداً خاصة بسبب الضغوط الدولية غير المسبوقة في حديثها على إيران بشأن ملفها النووي من ناحية، وبسبب الانقلاب الذي تحدثه هذه المفاجأة في التوازنات السياسية بين جناحي النظام الإيراني، أي بين المحافظين والإصلاحيين، من ناحية أخرى.

تميز النظام السياسي الإيراني بتعدد الأجنحة السياسية طوال الفترة الممتدة منذ قيام الجمهورية في سنة 1979 حتى الانتخابات الرئاسية الأخيرة. ويشهد ذلك النظام الآن تحولاً جذرياً يرقى إلى مصاف الانقلاب على توازناته، ويتمثل في هيمنة تيار واحد على "السياسة" في إيران. ومثلت انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة، في أحد وجوها، الفصل الأخير من مسلسل خروج التيار الإصلاحي من مؤسسات الدولة الإيرانية؛ إذ انقلبت الأغلبية الإصلاحية الكاسحة في البرلمان (مجلس الشورى الإسلامي) إلى أقلية صغيرة منذ السنة الماضية في مقابل استفراد التيار المحافظ بالأغلبية العظمى من المقاعد. وبخروج الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي من موقع الرئاسة الآن يفقد الإصلاحيون آخر مواقعهم في مؤسسات الدولة الإيرانية. أمّا مجلس صيانة الدستور، الذي يفرز المرشحين للانتخابات البلدية والبرلمانية والجمهورية طبقاً لميولهم الفكرية والولاء لنظرية "ولاية الفقيه"، فهو أحد المجالس الدستورية الإيرانية الموضوعة ضمن صلاحيات مرشد الجمهورية. وفي السياق ذاته يمكن رصد السلطة القضائية في إيران التي يملك المرشد - وفقاً للدستور الإيراني - تعيين رئيسها. وهنا يبدو بوضوح ميل المؤسسات الدستورية الإيرانية، ومعها المجالس التمثيلية البلدية والنيابية، صوب المعسكر المحافظ.

وبالتالي تتبدل صورة المشهد السياسي الإيراني في ضوء نتيجة الانتخابات الرئاسية الأخيرة من أجنحة مختلفة داخل إطار النظام - كما كان الحال، بدرجة أو بأخرى، منذ قيام الثورة - إلى وحدانية سياسية محافظة تحت عباءة مرشد الجمهورية السيد علي خامنئي. وفي هذا السياق يجب ملاحظة أن التوصيفات مثل "المحافظون" و"الإصلاحيون" لا تنطبق بالضرورة الآن على تيارات إيران السياسية، لأن مثل هذه التوصيفات يفتقر إلى الدقة ولا يتطابق بالضرورة مع الواقع الموضوعي. كما أن التقسيم إلى معسكرين فيه من التبسيط ما يتجاهل بروز تيارات أخرى، مثل التيار القومي الإيراني والموزع في الواقع على هذين المعسكرين، ناهيك عن أن "المعسكرين" موجان بتنوع مدهش في داخلهما، ولا يمثلان كياناً مصمتاً من الناحية الأيديولوجية والأطروحات السياسية.

وأية ذلك أن المرشح الخاسر في الانتخابات، هاشمي رفسنجاني، ينتمي تاريخياً إلى التيار المحافظ، في مقابل الفائز بالانتخابات محمود أحمدي نجاد المنتمي إلى الفريق الأكثر راديكالية في هذا المعسكر. وربما تؤدي السيوطة السياسية بين تيارات النظام السياسي الإيراني دورها في تجميع الحدود الفكرية الفاصلة بينهما في فترات، في مقابل تعيينها بشكل أوضح في فترات أخرى. وعلى كل حال، بدا الأمر في أحيان كثيرة وكأن المشهد السياسي الإيراني وطد نفسه على التوزع بين طرفين متنافسين، اتساقاً مع تقاليد إيران القديمة. لكن الطرفين لم يمثلًا على أية حال ثنائية "أهورا - مازدا" الفارسية القديمة، أو "الخير - الشر" الغربية الحديثة، بقدر ما جسدا مصالح ومواقع ضمن النظام الذي لم يعانِ صعوبات إعادة إنتاج السياسات نفسها، وإنما تجديد نفسه.

• • •

تصارعت ثماني شخصيات إيرانية، من ميول واتجاهات فكرية متنوعة، بشأن منصب الرئاسة، ومثل التيار الإصلاحي ثلاثة مرشحين هم: وزير التعليم العالي السابق مصطفى معين، ورئيس البرلمان السابق مهدي كروبي، ورئيس منظمة الشباب والرياضة محسن مهر علي زاده، في مقابل خمسة مرشحين توزعوا على المعسكر المحافظ بأطيافه وهم: علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، وعلي لاريجاني رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون الحكومية، ومحمد باقر قاليباف قائد شرطة طهران السابق، ومحسن رضائي القائد السابق لقوات الحرس الثوري، ومحافظ طهران المغمور نسبياً محمود أحمدي نجاد. وفي حين بدت حظوظ رفسنجاني هي الأوفر في سباق الانتخابات نظراً إلى عدة عوامل متداخلة، إلا أن الدلالة الأكبر من توزع المرشحين هي تفوق التيار المحافظ على نظيره الإصلاحي، ليس عددياً فقط لكن نوعياً أيضاً. وكان مجلس صيانة الدستور، الذي يقرر صلاحية المرشحين ويفرزهم بحسب الانتماء السياسي والتزام ولاية الفقيه، قد استبعد مئات المرشحين وضمنهم المرشحين الإصلاحيين مصطفى معين ومحسن مهر علي زاده، لكن مرشد الثورة علي خامنئي تدخل لفرض تأهل المرشحين الإصلاحيين. ويعتقد العالمون بتفصيلات المشهد الإيراني أن تدخل المرشد لمصلحة المرشحين الإصلاحيين جاء لثلاثة أسباب رئيسية هي: أولاً، إضفاء الطابع الديمقراطي على انتخابات الرئاسة؛ ثانياً حرمان المرشح المحافظ البراغماتي هاشمي رفسنجاني من الأصوات المؤيدة للإصلاحيين؛ ثالثاً، الحيلولة دون تدهور كبير في نسبة المشاركة في الانتخابات، وهي النسبة التي تمثل في الخارج، منذ عهد خاتمي (1997 - حتى 2005)، دليلاً على شعبية النظام الإيراني. وبلغت نسبة التصويت المرتفعة نسبياً، والتي فاقت 65% في الجولة الأولى، حيث أدت تصريحات الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش عن الانتخابات، وهجومه الحاد على النظام الإيراني، دوراً في زيادة نسبة الإقبال. فقد يكون للإيرانيين انتقادات لنظامهم أو للأداء السياسي، لكنهم يتحدون في مواجهة الخارج، كما حدث في مناسبات كثيرة تستعصي على الحصر. وحض الرئيس المنتهية ولايته، محمد خاتمي، الإيرانيين على إظهار "الولاء لقيم ودولة الثورة". وشدد مرشد الجمهورية، السيد علي خامنئي، على أهمية المشاركة في الانتخابات، إذ اعتبر أن "الاقتراع بحماسة لانتخابات الرئاسة هو تصويت لمصلحة النظام الإسلامي نفسه"، وهو ما نقل العملية الانتخابية من مستوى الحق المدني للمواطنين إلى مستوى التكليف الشرعي. وكان للمرشد ما أراد.

تؤكد هذه الحقيقة أن معسكر المحافظين نفسه منقسم قسمين كبيرين هما المحافظون التقليديون بزعامة المرشد علي خامنئي، والمحافظون البراغماتيون بزعامة هاشمي رفسنجاني، وبين هاتين الكتلتين دارت المنافسة عملياً، لا في انتخابات الرئاسة فحسب، بل أيضاً في تقاسم النفوذ والأدوار في مؤسسات الدولة الإيرانية.

ذهبت إذاً الترويكا الإيرانية التي سادت في عصر رئاسة خاتمي، أي الترويكا القائمة بين خامنئي ورفسنجاني وخاتمي، وتبدلت الصورة قبيل انتخابات الرئاسة الأخيرة إلى ثنائية إيرانية جديدة بين خامنئي ورفسنجاني، في استنساخ جديد للثنائية التي حكمت إيران بعد وفاة مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخميني سنة 1989، وكانت قائمة أيضاً بين خامنئي ورفسنجاني. دار النظام الإيراني إذاً دورة كاملة، وعادت التوازنات قبل الانتخابات إلى منطلقها الأول وتقسيمها الأساسي. وقد ضمنت مواقع خامنئي الدستورية وصلاحياته غير المقيدة، كمرشد بحسب الدستور الإيراني، استمراره كأهم شخصية في النظام، وبغض النظر عن هوية الفائز. وربما كان المنافس في النفوذ داخل النظام هو رفسنجاني، الممسك بمفاصل الدولة الإيرانية عبر رجاله فيها، والمتحالف مع الرأسمالية التجارية الإيرانية، بحيث بات، وهو المنخرط فيها، ممثلاً داخل النظام الإيراني. ورث الثنائي خامنئي ورفسنجاني دولة إيران الثورية بعد وفاة المؤسس، وبعد تحييد كل المنافسين المحتملين قبل وفاة الخميني وبعدها، ولا سيما خليفة الخميني آية الله حسين علي منتظري، الذي عزله الخميني عن منصبه قبل وفاته بشهور قليلة. وقاد الثنائي إيران في أوضاع داخلية معقدة وظروف إقليمية ملتهبة ودولية ضاغطة، فأعاد بناء الاقتصاد الإيراني بعد أن دمرته الحرب مع العراق طوال ثمانية أعوام، وحافظاً على مواقع إيران كلاعب رئيسي في منطقها، وراوغاً الضغوط الأميركية المتتالية منذ انتصار الثورة سنة 1979 حتى الآن. أطيح فوز نجاد الثنائية الجديدة بين الشريكين الغريمين، لمصلحة المرشد؛ ذلك بأن مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يترأسه رفسنجاني يختص بالفصل في المنازعات بين رئاسة الجمهورية والبرلمان. وبما أن كلتا المؤسستين الدستوريتين هي الآن في قبضة تيار واحد هو تيار المرشد، فالأرجح ألا يجد رفسنجاني دوراً سياسياً داخل مؤسسات النظام الدستورية ليؤديه. هذه هي النتيجة الأخطر لانتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة.

• • •

يبقى ملاحظاً، وعلى الرغم من صخب الحملة الدعائية ومن صرامة الاشتراطات الدستورية المفروضة على المرشحين لمنصب الرئاسة، أن هؤلاء المرشحين جميعاً تولوا سابقاً مناصب قيادية متنوعة في مؤسسات الدولة الإيرانية. كما أن ولاءهم لمصالح "الدولة" و"الثورة" خارج إطار المناقشة، وهو ما يؤكد أن الاتجاهات الأساسية للرئيس الجديد، على الصعيد الداخلي، لن تخرج عن السياسات الاستراتيجية لجمهورية إيران الإسلامية. وتبلغ هذه الحقيقة ذروة كفايتها التفسيرية، إذا علمنا بأن الصلاحيات الممنوحة لمنصب رئيس الجمهورية في إيران تشبه تلك المخولة لرئيس الحكومة في الجمهوريات البرلمانية. إذ يقضي الدستور الإيراني بحق المرشد في إعلان الحرب والسلم، وتعيين قادة القوات المسلحة والحرس الثوري والسلطة القضائية ورئيس الإذاعة والتلفزيون، بل حتى عزل رئيس الجمهورية طبقاً للمادة 110 من دستور الجمهورية الإسلامية.

قدر عدد من يحق لهم التصويت بنحو 47 مليون ناخب تجاوزت أعمارهم 15 عاماً من إجمالي عدد الإيرانيين البالغ 67 مليوناً و500 ألف إيراني. وكان لافتاً استخدام جميع المرشحين، بمن فيهم المحافظون، بشكل متفاوت المفردات والشعارات الإصلاحية في حملاتهم الانتخابية، كالديمقراطية وحقوق المرأة وقضايا الشباب وحقوق الأقليات، الأمر الذي يعكس التحول الواضح في المزاج الشعبي الإيراني، منذ انتخاب الرئيس الإصلاحي السابق محمد خاتمي أول مرة سنة 1997 حتى نهاية ولايته الثانية الآن. وقاطعت الانتخابات الرئاسية شرائح لا يستهان بها (نحو 35% في الجولة الأولى، و40% في الجولة الثانية) من القوى الاجتماعية التي أطلقتها سياسات خاتمي الإصلاحية من محاسبها، بسبب يأسها من القدرة على التغيير نظراً إلى ما تراه اختلالاً في التوازنات داخل النظام وخللاً في البنية الدستورية. ويضاف إلى ذلك فقدان المرشحين الإصلاحيين الثلاثة لكاريزما خاتمي، وهو الذي لم يستطع ترجمة شعاراته ووعوده بالإصلاح إلى واقع ملموس في المجتمع الإيراني. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة

إلى خسارة مرشحي التيار الإصلاحي وعدم بلوغ أي منهم دورة الإعادة، التي بلغها المرشحان رفسنجاني ونجاد اللذان حصلا على أعلى الأصوات في الدورة الأولى. وفي الدورة الثانية، التي حدثت للمرة الأولى في انتخابات رئاسة الجمهورية في إيران، تركزت دعاية رفسنجاني على أهمية العنصر الخارجي، وعلى قدرته على تجنب إيران مخاطر التهديدات الخارجية كمرشح وحيد له دراية بكواليس السياسة الدولية وقدرات أثبتتها سابقاً في غير منصب ومناسبة على إبرام "الصفقات الدولية". وبالتالي تجبير تلك القدرات لمصلحة تجنب إيران مخاطر تحويل ملفها النووي إلى مجلس الأمن. وجاءت تصريحاته المعتدلة والمتوالية فيما يختص بقضايا الشرق الأوسط بمثابة إشارات من الصعب تجاهلها للأطراف الدولية. إذ شدد رفسنجاني على قبول "مبادرة الأمير عبد الله" للسلام و"ما يرضى به الفلسطينيون". كما شدد، من دون مواربة، على أن مصالح إيران الدولية تسبق مصالح حلفاء إيران في سورية ولبنان. وهو ما يعني أن ملفات حلفاء إيران في المنطقة تندرج، في الأساس، وفق تصور رفسنجاني ومعسكره البراغماتي تحت ملف كبير واحد هو ملف العلاقات بالولايات المتحدة الأميركية، في حين تبقى "الملفات الفرعية" مرهونة بما يتمخض عنه "الملف الأساسي" من تقدم. وعلى الرغم من خسارة رفسنجاني الجولة الثانية من الانتخابات، وتقديم الناحبين الإيرانيين همومهم الداخلية على المخاطر الخارجية، فإن المخاطر الأخيرة أدت أيضاً دوراً كبيراً في الانتخابات، وهو ما يدل على حجم الأصوات التي حصل عليها رفسنجاني في الجولة الأولى من الانتخابات، مقارنة بشعبيته قبل خمسة أعوام فقط في إبان الانتخابات البرلمانية، إذ حل آنذاك بالمركز الثلاثين عن دائرة طهران.

كما أن داعمي رفسنجاني الأساسيين هم من كبار رجال الأعمال والصناعة، بالإضافة إلى المتنفذين في الأجهزة الإدارية للدولة، بحيث أن خريطة الشرائح الاجتماعية المؤيدة للانفتاح على الغرب دارت على مروحة الطبقة الوسطى وما يعلوها من شرائح المجتمع الإيراني. وانتقص من وهج رفسنجاني سنه المتقدمة (72 عاماً)، وانخراطه وأسرته في الأعمال التجارية، وما لحق بهم جميعاً من تهمة بالفساد والمحسوبية. أمّا محمود أحمدي نجاد فقد ركز على قضايا الداخل، ونجحت دعايته الانتخابية في تصويره محارباً للبطالة والفساد بالدولة، بحيث بدا وكأن المسؤول الأول عن ذلك منافسه رفسنجاني فقط. وكان لمظهر نجاد الشعبي وشبابه (47 عاماً) دور كبير في تقربه من الطبقات الشعبية الإيرانية التي علقت عليه الآمال بتغيير بؤسها الاجتماعي. ويذهب خصوم نجاد إلى القول إنه حظي بتأييد الأذرع العسكرية للنظام الإيراني، مثل الجيش والحرس الثوري (الباسداران) والباسيج (المتطوعون)، والتي يقدر تعدادها بأكثر من خمسة ملايين ناخب. وفي هذا ما يفسر تمديد ساعات الاقتراع أربع ساعات في الجولة الثانية على الرغم من تدني الإقبال الجماهيري على التصويت مقارنة بالجولة الأولى، وذلك لإتاحة الفرصة أمام أفراد الجيش والميليشيا للمشاركة في التصويت. وأدى تمديد ساعات الاقتراع دوراً كبيراً في حدوث المفاجأة التي أطلقها نجاد، بحيث يمكن القول إنها كانت أربع ساعات فاصلة في تاريخ إيران. كما أن سكان طهران التي شغل نجاد منصب المحافظ فيها، انحازوا إليه بشدة، وظهر ذلك عقب فرز صناديق العاصمة، سواء في الجولة الأولى أو الثانية. وهناك اعتبار آخر تم التركيز عليه בזكاء في دعاية نجاد وهو أنه غير معمم، ولا ينتمي إلى طبقة رجال الدين الحاكمة، على الرغم من أن انحيازاته إلى المؤسسة الدينية لم تخفَ على أحد، وأن الجمهورية الإسلامية شهدت رؤساء جمهورية غير معتمدين، مثل أبو الحسن بني صدر، ومحمد علي رجائي. في الجولة الثانية للانتخابات حصد نجاد ثلثي الأصوات في مقابل ثلث لرفسنجاني، وهو ما يعني أن أصوات الإصلاحيين لم تذهب في الواقع إلى رفسنجاني، وإنما فضل الناحبون ذوو الميول الإصلاحية البقاء في بيوتهم. ويدل على ذلك أن نسبة المشاركة في الجولة الأولى كانت أعلى من النسبة في الجولة الثانية. كما أن رفسنجاني، الذي واجه المرشد في الواقع، لم يستطع وعلى الرغم من دعايته الانتخابية المكثفة أن يحوز لا ثقة المحافظين ولا حتى الإصلاحيين.

يرتب فوز أحمد نجاد بالرئاسة استحقاقات ضخمة على إيران داخلياً وخارجياً، إذ إن قضايا تنفيس الاحتقان الاجتماعي والاقتصادي هي أهم العقبات في طريق الرئيس الإيراني الجديد نجاد وتياره المحافظ. وربما يؤدي ارتفاع سعر النفط هذه السنة، الذي يدور حول 60 دولاراً للبرميل، دوراً مهماً في مساعدته على الوفاء ببعض وعده الانتخابية؛ فإيران دولة نفطية ريعية تعتمد على النفط كسلعة أساسية في زيادة حصيلتها النقدية وتمويل ميزانياتها التجارية والحكومية. وقضية توزيع الدخل الإيرانية بشكل أكثر إنصافاً لذوي الدخل المحدودة هي المحك الذي ستوضع عليه صدقية الرئيس الجديد وتياره. أمّا مشكلات إيران الخارجية ومسائل ضبط علاقاتها الدولية، وخصوصاً ملف العلاقات بواشنطن، فسوف تتفاقم على الأرجح في المرحلة المقبلة. وتفاقم المشكلات ربما يبدأ من ملف جاهز للتصعيد وكان في انتظار نتيجة انتخابات الرئاسة، وهو الملف النووي وقضية تحويله إلى مجلس الأمن. كما أن تركيز الدوائر الإعلامية الغربية على "دور" لنجاد في عملية احتلال السفارة الأميركية في طهران سنة 1979، وعلى "دور" آخر له في عمليات تصفية لمعارضين إيرانيين في أوروبا، هو مؤشر إلى الضغوط التي يتوقع أن يلاقيها النظام الإيراني، وضمنه الرئيس الجديد، في الفترة المقبلة. وعلى هذا، وفي حال عجز نجاد عن الوفاء بوعده وزيادة وتأثر الضغوط الخارجية، يكون فوز نجاد بالرئاسة أشبه بـ "انتصار بيروس" في الأسطورة الإغريقية القديمة، من حيث كونه انتصاراً وقتياً يطمئن محافظي إيران على المدى القصير، لكنه "انتصار" قصير النفس والنظر من شأنه مفاقمة مشكلات إيران بعده، وخصوصاً أن خطاب الرئيس الجديد يعود إلى مراحل انتصار الثورة سنة 1979، ولا يمكن استحضاره لمواجهة استحقاقات الوضع الدولي والإقليمي سنة 2005.

إن نذر المواجهة بين واشنطن وطهران تلوح في الأفق، وهي مواجهة ستكون أصولية بامتياز بين محافظي إيران الجدد الذين رصوا صفوفهم وأوصلوا نجاد إلى منصب الرئاسة، وبين أقرانهم الأميركيين التواقين إلى التصعيد مع إيران وصولاً إلى تغيير نظامها السياسي. إنها لمواجهة أصولية ظاهرها الصراع بشأن "الخير" و"الشر"، وباطنها ومسرحها النفوذ في العراق ولبنان خاصة وما حولهما من دول المنطقة عامة.\*.

(\*) رئيس تحرير مجلة "شرق نامه" المتخصصة بشؤون إيران وتركيا وآسيا الوسطى - القاهرة.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي

التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:

[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)